يمثل بقوله وجه الاب زيد حسنه لان في زيد ما ضا اخر وهو كونه غير سببي
وكلامه فيما يعمل فيه بحق الشبه انتهى واقول هذا عجيب فقد اشار الشارح بقوله
فلا يجوز نصب الاب اشارة الى ان محل التمثيل المدعى الاب لا زيد واشار الى الرد على
المكي حيث ادعى ان التمثيل لا يصح لانه فهم ان التمثيل بزيد وهو غير سببي هو
ما يعمل فيه الصفة المشبهة بحق الشبه لا يكون الا سببيا فكان الدنوشري
راى كلامه فتعقله ذاهلا عما اشار اليه الشارح وذكر اللقاني مثل كلام الشارح
ويوخذ من كلام الخبيصي جوابا اخر وهو انه لا مانع من تعدد المانع قوله الخامس ان
يكون معمولها سببيا الى اخره قال المصنف عنه اي اذ كر هذا فيما نقصت فيه الصفة
المشبهة عن اسم الفاعل غلط لانه لا يليق ان يذكر في ذلك الا ما تخلف لان الصفة
المشبهة لا تحتمل لغير عينها والامر هنا بخلاف ذلك هنا لامر اخر وهو انها ماخوذة
من فعل لازم وقد جرت صفة الاسم فلا تقتضي الا ضميره او سببيته كما تقول اي اسم
الفاعل القاصر مررت بالقايم او القايم ابوه قوله اي اسما ظاهرا قيد به اخذا من
قول المصنف منفصلا بضمير موصوفها وقضيته انها لا تعمل في الضمير وليس كذلك
فقد ذكر في التسهيل ان معمولها يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله حسن الوجه طلقا انتهى
ويجوز في الضمير المتصل وهو الهاء ان يكون في محل نصب او جر فالاول اي ان تقدر المراد
بالسببي ما عدا الاجنبي او يجاب بان يبقى الضمير سببيا بشكل اشتراط السببية
في عملها النصب والجر اقتضى كلام التسهيل انها لا تعمل في ضمير منفصل لا تقول
هو حسن اياه وبه صرح المولغاني في الحواشي وحينئذ ففي مفهوم كلام الشارح تفصيل
فلا يعترض عليه قوله كقوله رحيب قطابه الى اخره هو من معلقة طرفة ابن العبد
والقطاب جمع قطب وهو كما يقطب الرجل بين عينيه وقوله بجس الندامى اي
بلسهم وقوله بضعة بفتح الباء الموحدة وتشديد الضاد المعجمة اي رقيقة
البلد والحجر والمدري من الثياب والشاهد في قوله الجيب منها قوله ملحبا
فيه بحق الشبه يوخذ منه ان الكلام في غير عمل الرفع او النصب على طريق المفعول به

فلا

فلا يرد علي اطلاقهم اشتراط كون المعمول سببيا انما تعمل في غير السببي اذا كانت مجرورة
اخر لها ضمير صاحبها نحو رجل طيب في داره نومك او اعتمد على استفهام
نحو احسن الزيدان وانه لا صاحب لها هنا حتى تعمل في سببية قوله ونحو
زيد من الفضلات صرح المصنف في الحواشي بانها لا تعمل في المعمول المطلق
وذكره من جملة الفروق بينها وبين اسم الفاعل قوله ومنها انه لا يرفع معمولها
محل اي على الاصح واجاز الفراء ان يتبع المجرور بالرفع نحو بالرجل الحسن الوجه
نفسه وهذا قوي اليد والرجل واجاز البغداديون الخفض فيها العطف على
المنصوب بحسن وجهها ويد قوله نحو زيد حسن وجهه طلقة قال الدنوشري
قد يقال ان طلقة تمييز نسبة لا حال انتهى ويجاب بان المثال يكفيه الاحتمال قوله
تونث بالالف اي قد تونث بالالف نحو حمراء الوجه قوله ومنها انه لا يجوز ان ينفصل
الى اخره اي الا في ضرورة كقوله والطيبون اذا ما يسبون ابا فصل قوله قال
الفارسي قال اللقاني في صحة هذا الوجه في نحو زيد حسن ابوه نظر انتهى ووجه النظر
ان هذا ليس بدل كل ولا بعض ولا اشتمال فهو نظير المثال الثاني الذي حكاه الكوفيون
كما قاله الشارح وقد راد الشارح على اللقاني في الرد على الفارسي بكثرته اقول والمثال
الاول الذي حكاه الكوفيون وجه الرد فيها انه لو كان المرفوع بعد لا وكانت الصفة
محتملة لضمير الموصوف لوجب تانيثها وان يقال حسنة الوجه وقولنا الانف
لان الصفة اذا رفعت ضمير المونث وجب تانيثها والخفض بالاضافة تعل بتقديم
الخفض على النصب لسلامته من التجوز الذي في النصب من اجراء الوصف القاصر
مجرى المتعدي اذا كان المعمول معرفة او نكرة وقيل لمنه شبيه بالمفعول به قوله
وعليه اي على التمييز اشار الى ان في اقتصار المصنف على كون النكرة تمييزا قصور
قوله والممنوع منها الربعة في نسخة الدنوشري بخط كاتبه الاصل والحاصل اربعة
الامتناع اربع وستون قوله الجواد الساذ والثلاثون منها الربع قبيحة ومنها ست
ضعيفة ومنها اثنان وعشرون صوبه حسنة لما سياتي جميع ذلك قوله ولا تخلصا من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)